

چکیده‌های مقالات

۱. چکیده عربی
۲. چکیده انگلیسی

تحديد السياسات المالية على أساس إستراتيجيات الإقتصاد المقاوم

* على خالقيان ميمند
** محمد واعظ برزاني
*** محمدرضا حيدري
*** مهدي طغياني

الخلاصة

تسطيع الحكومة إزالة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة باستخدام السياسات المالية الجيدة وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي وإزالة الفقر والبطالة. وفي هذه الدراسة بهدف تحديد أولويات السياسات المالية على أساس استراتيجيات الإقتصاد المقاوم، درسنا السياسات المالية كما درسنا النماذج الفكرية الاقتصادية في إيران بهدف تحديد مقدار قربها من استراتيجية الإقتصاد المقاوم.

٢١٧

وطريقة الدراسة في هذا البحث هوم من النوع الوصفي - المسحي (Survey Method). وفي هذا المجال اخترنا معايير العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي ومقاومة الإقتصاد أمام التهديدات كمؤشرات الإقتصاد المقاوم. ثم استخدمنا طريقة التحليل الهرمي (AHP)، لتصنيف الإجراءات المختارة من السياسة المالية من حيث أكبر تأثير لها في تحقيق استراتيجية الإقتصاد المقاوم وباستخدام طريقة التحليل الهرمي (AHP)، قمنا بتصنيف النماذج الفكرية الفعالة في الإقتصاد الإيراني من حيث مقدار قربها من استراتيجية الإقتصاد المقاوم في مجال السياسة المالية.

أظهرت نتائج الدراسة بأن النظام العام للمعلومات الاقتصادية بهدف تعديل البنية الاقتصادية والضريبية في البلاد له أكبر أهمية في السياسة المالية حسب استراتيجية الإقتصاد المقاوم ونموذج (الإقتصاد الاسلامي) الفكرى أكثر تضامنا مع استراتيجية الإقتصاد المقاوم في مجال السياسة المالية.

الكلمات الأساسية: الإقتصاد المقاوم، السياسات المالية، طريقة التحليل الهرمي (AHP)، العدالة الإقتصادية.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): P52، P51، H50.

Email: ali003313@yahoo.com.

*. ماجستير في الاقتصاد الاسلامي بجامعة إصفهان.

Email: M.vaez@ase.ui.ac.ir

**. أستاذ مشارك في كلية العلوم الإدارية و الإقتصاد بجامعة إصفهان.

Email: heidari@isu.ac.ir.

***. أستاذ مساعد في كلية العلوم الإدارية و الإقتصاد بجامعة إصفهان.

Email: m.toghyani@ase.ui.ac.ir.

***. أستاذ مساعد في كلية العلوم الإدارية و الإقتصاد بجامعة إصفهان.

نموذج تكوين مفهوم الفساد الإقتصادي و تقييمها من منظور الإقتصاد المؤسسى فى الإسلام

على اصغر هادوى نيا*
سعيد خديوى رفوگر**

الخلاصة

دون وجود الإجماع على مفهوم الفساد الإقتصادى الذى يحتوى على بعض المصاديق بهدف متابعة الوضع الموجود، لا تثمر أية محاولة لإزالة الفساد الإقتصادى. ووصولاً إلى هذا الهدف كل نوع من تكوين المفهوم يجب أن يكون فى إطار النظمات الفكرية والقيمية.

وفى هذا البحث إضافة إلى دراسة التعاريف الموجودة حول الفساد الإقتصادى، عرفنا أن معظم هذه التعاريف فى الإقتصاد الموجود بسبب تأثره بمبادئ النظام الرأسمالى، اقتصر فى القطاع الحكومى وفيها نظر. ولهذا نظراً إلى اتجاه الإقتصاد المؤسسى (Institutional economics)، أفضل طريقة لتحديد مفهوم الفساد فى كل مجتمع، هو استخدام القيم العرفية المثقفة والمؤسسة فى ذاك المجتمع. ونظراً إلى هذه القضية ورجوعاً إلى الدين المؤسسى الذى هو ممثل القيم العرفية المثقفة فى المجتمع، اتضح أنه فى مذهب الشيعة، المكاسب المحرمة تحدد حسب موقفها من المؤسسات القانونية وغير القانونية، أدق وأعمق معادل مفهومى للفساد الإقتصادى من وجهة نظر الإسلام. بالإضافة إلى هذا نظراً إلى أهم المصاديق تم تصميم مؤشر لدراسة إدراك الفساد فى الأحياء والضواحي المجاورة لحرم الإمام الرضا (ع) وحسب النتائج أكثر من نصف من الأنشطة الإقتصادية فى هذه المنطقة مصاب بالفساد الإقتصادى.

الكلمات الأساسية: سوق المبالغ المقروضة، القرض الحسن، منهج تحليل المحتوى، القرآن الكريم.

تصنيف مجلة الأدبيات الإقتصادية (JEL): D73، D79، Z12، Z19.

Email: alihadavinia@gmail.com.

*. أستاذ مشارك فى المعهد العالى للثقافة و الفكر الإسلامى.

Email: khadivy@gmail.com.

** . طالب الدكتوراه فى المعهد العالى للثقافة و الفكر الإسلامى.

دراسة فقهية و قانونية حول طبيعة المراجعة و نطاقها (مركزاً على الخدمات المصرفية اللاربوية)

سيد محمد هادي قبولى درافشان*

سيد محمد مهدى قبولى درافشان**

الخلاصة

يُعتبر عقد المراجعة من العقود المصرفية اللاربوية. السؤال المهم حول طبيعته المراجعة هو هل هذا العقد يُعتبر بيعاً ام يكون اسلوباً لتشكيل جميع المعاملات؟ اضافة الى ذلك يُقدّم سؤال آخر و هو هل توجد حدوداً بالنسبة الى موضوع عقد المراجعة؟ هذا المقال يريد دراسته طبيعته المراجعة القانونيه و نطاقها بشكل عام ثم دراسته الموضوع من ناحيه احكام الخدمات المصرفية بدون الربا و خاصةً ابصاح العلاقات القانونيه فى مجال التسهيلات المصرفية من خلال بطاقات المراجعة. استنتجت المقالة انّ طريقه المراجعة، ليست خالصةً للبيع بل تجرى فى المعاوضات باجمعها و موضوع المراجعة لا يخصّ الاعيان فقط بل يمكن ان يتضمّن المنافع و الخدمات. الانظمة المصرفية الحالية تؤكّد هذه النتيجة. بإمكاننا ان نشرح انعقاد المراجعة فى مجال بطاقات المراجعة من خلال عقد الوكالة، حيث يُوكّل المصرف المتقدّم بطلب التسهيلات لتوفير الامتعه و الخدمات ثم نقلها الى نفسه مراجعةً. اقترحت هذه المقالة ايضا ان يضاف ماده رقم ٣٤١ متكرره الى التقنين المدنى الايرانى: نص المادة المقترحه هو: «يمكن ان يتعقد البيع و العقود المعاوضيه الاخرى باسلوب المراجعة. اسلوب المراجعة هو اسلوب يتمكن صاحب الحق المالى القابل للنقل (سواء كان الحق مرتبطاً بالاعيان، او المنافع و الخدمات ام غيرها) من خلاله ان ينقل حقه الى طالب الحق من طريق احدى المعاوضات و مع مراعاة احكام تلك المعاوضه مع اضافته ربح معين او نسبه مئويه معينه بشرط ان يخبر طالب الحق برأس المال و النفقات التى تم دفعها للحصول على الحق المالى».

الكلمات الأساسية: عقد المراجعة، بطاقة المراجعة، الخدمات المصرفية، الربا، عقد البيع.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): K1, K2, P4.

القاعدة أو حرية التصرف في المصرفية المركزية (دراسة حالة لإيران)

وحيد مقدم* احسان على اكبرى**
ايمان باستاني فر*** محمد واعظ****

الخلاصة

القاعدة أمام حرية التصرف موضوع مفتاحي في دراسات السياسات النقدية. وهناك دراسات كثيرة تقترح للسلطات النقدية أن تقوم باستخدام إحداهما أو كلاهما معا. والمصرفية المركزية الإسلامية أيضا لاتخرج عن هذه القاعدة و«هل المصرف المركزي الإسلامي لبناء السياسة النقدية المثالية يجب أن تستخدم القاعدة أو حرية التصرف» سؤال يحتاج الى التحقيق. ووفقا للتعريف حرية التصرف تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الحرية تماما والمتقربة والاستمثال (Optimization) من جديد يقع عندما لانريد الأول والثاني، ولكن للثالث إيجابيات يمكن دراستها أمام القاعدة.

هذه المقالة بالطريقة التحليلية - الوصفية تظهر بأن إطار حكومة إسلامية بالفروض المثالية، مع أنه للاستمثال من جديد، إيجابيات كثيرة وليست لها سلبياتها ولكن نظرا إلى ميزات مؤسسية للمصرف المركزي - الذي لا يختار من قبل ولي الفقيه ولا يشرف عليه من جانبه - ونظرا إلى الشواهد التجريبية القائمة وعدم التوافق الزمني في المراحل التجارية السياسية والسيادة المالية في الاقتصاد الإيراني، لمصالح البلاد، استخدام القاعدة النقدية وعدم اختيار حرية التصرف كحكم ثانوي أفضل.

الكلمات الأساسية: المصرفية المركزية الإسلامية، المصرفية المركزية في إيران، القاعدة أمام حرية التصرف،

قاعدة المصلحة.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): E58

٢٢٠

فصلنامه علمی پژوهشی اقتصاد اسلامی

Email: v.moghadam@ahl.ui.ac.ir.

Email: 22aliakbari@gmail.com.

Email: i.bastanifar@ase.ui.ac.ir.

Email: mo.vaez130@yahoo.com.

*. أستاذ مساعد في كلية أهل البيت بجامعة إصفهان.

**. أستاذ مساعد في كلية أهل البيت بجامعة إصفهان.

***. أستاذ مساعد في قسم الإقتصاد بجامعة إصفهان.

****. أستاذ مشارك في قسم الإقتصاد بجامعة إصفهان.

ضوابط لشروط ضمن العقد (دراسة حالة لوجه الالتزام المصرفي)

سيدامرالله حسيني*

الخلاصة

إحدى مشاكل النظام المصرفي، هو عدم تأدية الديون في وقتها، وفي المصرفية الإسلامية بهدف حل هذه المشكلة يتم استخدام اشتراط وجه الالتزام في العهود، ولكن هذا الشرط بما أنه يشبه الربا ويخالف الكتاب لها مشاكل من حيث المشروعية. وهناك عدم إتفاق الرأى بين الباحثين بهذا الخصوص. والمناصرون يعتقدون أن تحقيق هذا الشرط وأخذ زيادة المبلغ، لا تنجز إلا بسبب «قصور الزبون وعدم وفاء بالعهد» أما «تجديد المهلة» لاتعد من أسباب تحقيقه، إذن هذا الشرط يختلف عن الربا ووفقا لأدلة الشروط يجب الوفاء به. فى هذه الدراسة حاولنا استخدام الطريقة التحليلية الوصفية لنقول بداية ما هي حدود مخالفة الكتاب فى الشروط المعهودة؟ وثانيا أليس لوجه الالتزام المصرفي هذه القاعدة وبالتالي المصدق مخالف للكتاب؟ أو ليس هكذا والشروط باقية تحت عموم القاعدة ويجب الوفاء بها؟ نتيجة هذه الدراسة تحل قضية فقهية مهمة وخطوة هامة فى حل تحدى تأدية التسهيلات المصرفية.

الكلمات الأساسية: الشروط المعهودة، شروط معارضة للكتاب، الربا، وجه الالتزام، القروض المتعترية.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): Z19, Z12

٢٢١

فصلنامه علمي پژوهشی اقتصاد اسلامي / چكیده های عربی

تحديد مبلغ الأمثل للرسوم وحصة الودائع في المصرفية الإسلامية

* يعقوب محموديان *

** اصغر ابوالحسنى هستياني **

*** محمد حسين پور كاظمى ***

*** كامران ندرى ***

٢٢٢

فصلنامه علمى پژوهشى اقتصاد اسلامى

الخلاصة

دراسة أداء النظام المصرفى فى إطار النماذج الرياضية الدقيقة، توفر لنا إمكانية فهم أدق من أداء النظام المصرفى وطرح آراء أكثر اختصاصاً فى هذا المجال. والسؤال المهم الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو هل يمكن تصميم النموذج مع وجود التعقيدات الفنية والحقوقية فى النموذج الإسلامى بتزويد المصادر مع استخدام الاستمثال العشوائى. وهذه الدراسة بهذه الفرضية «يمكن إخراج نموذج رياضى نشيط عشوائى للنموذج الإسلامى مع وجود التعقيدات الموجودة فيه» تهدف إلى إدخال آراء المصرفية الإسلامية فى الهدف وتابع قضية الاستمثال فى تزويد مصادر مصرف إسلامى، لأول مرة كخطوة لتوسيع النماذج الكمية فى هذا المجال.

الكلمات الأساسية: توفير الموارد، الرسوم، حق الوكالة، الاستمثال العشوائى.
تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): G34, G21, E42.

Email: mahmodian61@gmail.com.

Email: abolhasani@pnu.ac.ir.

Email: h_pourkazemi@yahoo.com.au.

Email: k.nadri@gmail.com.

*. طالب الدكتوراه فى الاقتصاد بجامعة پیام نور.

***. أستاذ مشارك فى الاقتصاد بجامعة پیام نور.

***. أستاذ مشارك بجامعة شهيد بهشتى.

***. أستاذ مساعد فى الاقتصاد بجامعة الإمام الصادق عليه السلام.

نموذج نظري لحل مشكلة الانتقاء العكسي في عقود المشاركة للمصرفية الإسلامية

سيدحسن قوامي*

الخلاصة

عقود المشاركة هي إحدى الأدوات الهامة للتمويل في المصرفية الإسلامية. وفي هذه العقود نظرا إلى نوع العقود المبرمة بين المصرف والزبون، يذكر سهما مختلفا في العقد ولكن بشكل عام مثل نموذج الأصيل والوكيل، يفوض القيام بنشاط اقتصادي للزبون. وفي هذه الدراسة حاولنا تقديم نموذج نظري لعقود المشاركة في إطار نموذج الأصيل والوكيل (principal-agent model) من نظرية الألعاب (Game Theory) في ظروف المعلومات غير المتقارنة وفي حالة الانتقاء العكسي (adverse selection) والإجابة عن هذا السؤال : باستخدام نموذج الأصيل والوكيل كيف يمكن إزالة أو تقليل مشاكل الانتقاء العكسي في عقود المشاركة في المصرفية الإسلامية وتقديم نموذج بسيط بكلفة قليلة؟ للإجابة عن أسئلة الدراسة نطرح فرضيتين. الفرضية الأولى إن استخدام إنجازات نموذج الأصيل والوكيل في عقود المشاركة يؤدي إلى أن تكون أكثر فعالية والثانية هي أن استخدام نموذج الأصيل والوكيل في بيئة إسلامية تماما، يؤدي إلى تقليل مشكلة الانتقاء العكسي في هذا النموذج. والنتائج من حل النموذج المقدم بواسطة استخدام نموذج الأصيل والوكيل بشكل نموذج عقود المشاركة، تظهر بأنه يمكن تصميم عقد المشاركة بشكل أفضل في النظام المصرفي وهذا يؤدي الفرضية الأولى. كما يؤدي نتائج النموذج الكلفة الكثيرة لعقود المشاركة في ظروف الانتقاء العكسي للمصرف. وأهم نتيجة للدراسة هي إمكانية حذف ظروف المعلومات غير المتقارنة بين المصرف والزبون في حالة الخضوع للقوانين الشرعية والإسلامية بواسطة الزبون. إضافة إلى هذا رأينا في هذه الدراسة أن القضايا والأدوات المالية في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن تكون حلا في علم الاقتصاد الحديث. الكلمات الأساسية: عقود المشاركة، المصرفية الإسلامية، نموذج الأصيل والوكيل، المعلومات غير المتماثلة، الانتقاء العكسي.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): C71, D82, D83, G21, G32.

٢٢٣

فصلنامه علمی پژوهشی اقتصاد اسلامی / چکیده های عربی

*. عضو لجنة التدريس بكلية الاقتصاد في جامعة علامه طباطبائي. Email: mirhasang@yahoo.com.